

قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٦
 بالتصديق على اتفاقية بين
 حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان
 بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي
 بالنسبة للضرائب على الدخل

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل، والموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل، والموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، والمرافقة لهذا القانون.

المادة (٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٧ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ

الموافق: ٢٧ يناير ٢٠١٦م

اتفاقية

بين

حكومة مملكة البحرين

و

حكومة جمهورية طاجيكستان

بشأن تجنب الازدواج الضريبي

و

منع التهرب المالي

بالنسبة للضرائب على الدخل

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان رغبة منهما في إبرام إتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل.

المادة (1)

الأشخاص التي تشملهم الإتفاقية

تسري هذه الإتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليتهما.

المادة (2)

الضرائب التي تشملها الإتفاقية

1- تطبق هذه الإتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة لصالح دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية الفرعية أو السلطات المحلية التابعة لها، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.

2- تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، أو على عناصر الدخل، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة أو الغير منقولة، والضرائب على إجمالي مبالغ الأجر أو الرواتب المدفوعة من قبل المؤسسات، بالإضافة إلى الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها احكام هذه الإتفاقية بوجه خاص هي:

(أ) بالنسبة لمملكة البحرين:

ضريبة الدخل المفروضة بموجب المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 1979 وتسمى فيما بعد "بضريبة البحرين".

(ب) بالنسبة لـطاجيكستان:

(1) ضريبة الدخل؛

(2) ضريبة على الأرباح؛

(3) ضريبة على الأموال الغير منقولة.

وتسمى فيما بعد "بضريبة طاجيكستان".

4- تطبق هذه الإتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها للضرائب والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلاً عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تخطر كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على قوانينها الضريبية.

المادة (3) تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(أ) (1) يقصد بمصطلح "البحرين" إقليم مملكة البحرين، والمناطق البحرية بما في ذلك قاع البحر وما تحته التي تمارس عليها مملكة البحرين حقوق السيادة والسلطة القضائية وفقاً لأحكام القانون الدولي،

(2) يقصد بمصطلح "طاجيكستان" جمهورية طاجيكستان وعندما تستخدم في النطاق الجغرافي، المياه الإقليمية والفضاء الجوي فوقها التي تمارس عليها جمهورية طاجيكستان حقوق السيادة والسلطة القضائية، بما في ذلك حقوق الكشف في باطن الأرض والموارد الطبيعية، وفقاً لأحكام القانون الدولي والمكان التي تنطبق فيها قوانين جمهورية طاجيكستان؛

(ب) يقصد بمصطلح "إحدى الدولتين المتعاقبتين" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" مملكة البحرين أو جمهورية طاجيكستان، حسبما يقتضيه مدلول النص؛

(ج) يقصد بمصطلح "ضريبة" أي ضريبة الواردة في المادة (2) من هذه الاتفاقية؛

(د) يشمل بمصطلح "شخص" أي فرد، وشركة، وأي كيان آخر مكون من مجموعة أشخاص؛

(هـ) يقصد بمصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة، أو كيان آخر يخضع للضرائب ينشأ أو يعترف به بموجب دولة متعاقدة أو الدولة المتعاقدة الأخرى كهيئة ذات شخصية اعتبارية؛

(و) يقصد بمصطلح "مؤسسة إحدى الدولتين المتعاقبتين" و "مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مؤسسة يديرها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين ومؤسسة يديرها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ز) يقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة أو مركبة أو سكة حديد تتولى تشغيلها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة والتي يتواجد بها مركز الإدارة الفعلي، ماعدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة أو مركبة أو سكة حديد فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ح) يقصد "بمصطلح" السلطة المختصة":

- (1) في مملكة البحرين، وزير المالية أو من يمثله قانوناً؛
(2) في طاجيكستان، وزير المالية أو من يمثله قانوناً؛ و

(ط) يقصد بمصطلح "مواطن":

- (1) أي فرد يتمتع بجنسية إحدى الدولتين المتعاقبتين؛
(2) أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو جمعية تستمد وضعها من القوانين النافذة في تلك الدولة المتعاقدة.

2- في حالة تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت كان من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين، فإن أي مصطلح لم يرد تعريفه في الاتفاقية، سيكون له المعنى الوارد بقانون هذه الدولة ما لم يقتض السياق خلاف ذلك ويسمى المعنى الوارد في القوانين الضريبية لهذه الدولة على المعنى الوارد في أية قوانين أخرى لذات الدولة.

المادة (4) المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة "مقيم في الدولة المتعاقدة":

(أ) بالنسبة للبحرين: الفرد الذي يعد مواطناً في مملكة البحرين والذي يكون موجوداً في البحرين لمدة أو لمدد يبلغ مجموعها ما لا يقل عن 183 يوماً في السنة المالية المعنية، والشركة أو الكيان القانوني الآخر المؤسس في البحرين أو الذي يكون مكان إدارته فيها.

(ب) بالنسبة لطاجيكستان: أي شخص وفقاً لقوانين طاجيكستان، يخضع للضريبة لسبب مكانه، أو إقامته، أو مكان إدارته أو مكان التسجيل، أو أي مواصفات مشابهة، وكذلك الدولة وأي سلطة سياسية التابعة لها.

مع ذلك، لا تشمل هذه المصطلحات أي شخص يكون خاضعاً للضريبة في أي دولة متعاقدة فيما يتعلق بدخله يكون مصدره من تلك الدولة فقط.

2- في حالة ما إذا كان الفرد يعتبر مقيماً وفقاً لأحكام الفقرة (1) بكلتا الدولتين المتعاقبتين، فإن وضعه حينئذ سيتقرر على النحو الآتي:

(أ) يُعتبر مقيماً فقط بالدولة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين، فإنه يُعتبر مقيماً فقط في الدولة التي تكون علاقته الشخصية والاقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية)؛

(ب) في حالة عدم إمكانية تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين، فإنه يُعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يكون له بها محل إقامة معتاد؛

(ج) إذا كان له محل إقامة معتاد في كلتا الدولتين أو لم يكن له في أي منهما، يُعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يحمل جنسيتها؛

(د) إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لا يحمل جنسية أي منهما، تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بتسوية المسألة بالاتفاق المتبادل.

3- إذا كان هناك وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة شخص آخر بخلاف الفرد مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقبتين، فإنه يُعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يقع فيها مركز إدارته الفعلية.

المادة (5) المنشأة الدائمة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بعبارة "منشأة دائمة" المقر الثابت للعمل الذي يزاول من خلاله نشاط المشروع كلياً أو جزئياً؛

2- تشمل عبارة "منشأة دائمة" على وجه الخصوص:

- (أ) مقر الإدارة؛
- (ب) فرع؛
- (ج) مكتب؛
- (د) مصنع؛
- (هـ) ورشة العمل؛
- (و) منجم أو بئر نפט أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية؛
- (ز) مصفاة؛
- (ح) منفذ مبيعات؛ و
- (ط) مستودع فيما يتعلق بشخص يوفر منشآت للتخزين للآخرين.

3- تتضمن "منشأة دائمة" أيضاً:

(أ) موقع بناء أو مبنى، مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب أو الأنشطة الإشرافية المتعلقة بها منشأة دائمة فقط إذا امتد مثل هذا الموقع أو المشروع أو الأنشطة أكثر من ستة أشهر.

(ب) مزاولة الأعمال التجارية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وإدارة مؤسسة الدولة الموافقة أو عن طريق الموظف أو أشخاص أخرى يعملون لدى المؤسسة فقط إذا في إقليم الدولة الأخرى لمدة أو لمدد تتجاوز ستة أشهر.

4- بالرغم من أحكام هذه المادة، يجب أن يعتبر بأن للمؤسسة منشأة دائمة في دولة متعاقدة وبأنها تزاول أعمالاً تجارية من خلال تلك المنشأة الدائمة إذا زاولت في تلك الدولة أي نشاط يرتبط مباشرة بإنتاج النفط الخام أو غيره من المواد الهيدروكربونية الطبيعية في أرض تلك الدولة أو التنقيب عنها، سواء لحسابها الخاص أو لتكرير النفط الخام المملوك لها أو للآخرين في منشأتها في تلك الدولة أينما تم استخراجه.

5- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، تعتبر عبارة "المنشأة الدائمة" غير شاملة لما يلي:

(أ) استخدام مرافق لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع العائدة للمؤسسة؛

(ب) الإحتفاظ بمخزون من البضائع والسلع عائدة للمؤسسة فقط لأغراض التخزين أو العرض أو التسليم؛

(ج) الإحتفاظ بمخزون من البضائع والسلع عائدة للمؤسسة فقط لأغراض التصنيع من قبل مؤسسة أخرى؛

(د) الإحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو لجمع معلومات للمؤسسة؛

(هـ) الإحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمؤسسة؛

و) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذا البند، شريطة أن يكون مجمل نشاط المقر الثابت للأعمال الناتج عن مثل هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

6- بالرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة، عندما يتصرف شخص - بخلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تنطبق عليه الفقرة (7) من هذه المادة - نيابة عن مؤسسة وله سلطة إبرام عقود باسم المؤسسة يمارسها في دولة متعاقدة بشكل اعتيادي، فتعتبر تلك المؤسسة مالكة لمنشأة دائمة في تلك الدولة فيما يخص أي أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المؤسسة، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص مقتصرة على الأنشطة المذكورة في الفقرة (5) من هذه المادة، والتي إذا نفذت من خلال مكان ثابت للأعمال لا تجعل ذلك المكان منشأة دائمة بمقتضى أحكام ذلك البند.

7- لا يعتبر أن لمؤسسة منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد قيامها بنشاط تجاري في هذه الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي مركز مستقل، شريطة أن يتصرف هؤلاء الأشخاص في الإطار العادي لنشاطهم.

8- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في أو تخضع لتحكم شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تزاوّل أعمالاً في تلك الدولة الأخرى (سواء كان ذلك من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك لا يجعل أيّاً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

المادة (6)

الدخل المتحقق من الأموال غير المنقولة

1- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- يقصد بعبارة "الأموال غير المنقولة" المعنى الوارد لها وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها الأموال المعنية. وفي جميع الأحوال، تشمل هذه العبارة الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة والمواشي والألات المستخدمة في الزراعة والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون والمتعلقة بملكية الأراضي والعقارات، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة، والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل لاستغلال أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية، والمناجم، وغيرها من الموارد الطبيعية، ولا تعتبر السفن والطائرات والطرق والسكك الحديدية من الأموال غير المنقولة.

3- تسري أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل المتأتي من الاستخدام المباشر للأموال غير المنقولة أو من تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.

4- تسري أحكام الفقرتين (1) و (3) من هذه المادة أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمؤسسة.

المادة (7) أرباح الأعمال

1- تخضع أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم تقوم المؤسسة بنشاط تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. وإذا قامت المؤسسة بنشاط تجاري على النحو السالف الذكر، يجوز فرض الضريبة على أرباح المؤسسة في الدولة الأخرى على أن لا تفرض إلا بمقدار الربح المنسوب إلى تلك المنشأة الدائمة.

2- مع مراعاة أحكام الفقرة (3) من هذه المادة، وعندما تقوم مؤسسة دولة متعاقدة بنشاط تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة موجودة فيها، تنسب إلى تلك المنشأة الدائمة في كلتا الدولتين المتعاقدين الأرباح التي يتوقع أن تحققها فيما لو كانت مؤسسة مستقلة وتقوم بأنشطة مماثلة أو مشابهة في ظروف مماثلة أو مشابهة، وتعمل باستقلال تام مع المؤسسة التي هي منشأة دائمة لها.

3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخضم المصروفات التي تم تكبدها لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة التي تم تكبدها على هذا النحو، سواء ترتبت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر.

4- حيثما جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمؤسسة على مختلف أقسامه، فإن أحكام الفقرة (2) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف، غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ التي تتضمنها هذه المادة.

5- لا تنسب أي أرباح إلى منشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمؤسسة.

6- لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الأسلوب سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب وجيه وكاف يقتضي بغير ذلك.

7- حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل أو الأرباح الرأسمالية تمت معالجتها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد يجب أن لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (8) النقل الدولي

- 1- تخضع أرباح المؤسسة التابعة لأحد الدولة المتعاقدة الناتجة من تشغيل سفن أو طائرات أو الطريق أو السكك الحديدية في النقل الدولي للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- تخضع أرباح المؤسسة التابعة لأحد الدولة المتعاقدة الناتجة من تأجير الناقلات، بما في ذلك الصناديق أو غيرها من المواد التي تستخدم في عملياتها، للضريبة فقط في تلك الدولة.
- 3- تطبيق أيضا أحكام الفقرة (1) و (2) على الأرباح الناتجة من الاشتراك في إتحاد أو عمل تجاري مشترك أو في وكالة تشغيل دولية.

المادة (9) المشاريع المشتركة

- 1- إذا:
 - أ) إذا ساهمت مؤسسة تابعة لإحدى الدولتين المتعاقدين بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأسمال مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى؛ أو
 - ب) ساهم نفس الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأسمال مؤسسة تابعة لإحدى الدولتين المتعاقدين ومؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى؛
 وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو قرضت شروط بين مؤسستين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بين مؤسستين مستقلتين، فإن أي أرباح، كان يمكن أن تحققها إحدى المؤسستين، ولكنها لم تحققها بسبب قيام هذه الشروط، يجوز ضمها إلى أرباح هذه المؤسسة وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك.
- 2- إذا كانت أرباح مؤسسة إحدى الدولتين المتعاقدين الخاضعة للضريبة في تلك الدولة تتضمن أرباحا خاضعة للضريبة داخلة ضمن مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى - و تخضع تبعا لذلك للضريبة في تلك الدولة الأخرى - و كانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح تلك المؤسسة تعتبر أرباحا تحققت للمؤسسة التابعة للدولة المذكورة أولا، إذا

كانت الظروف القائمة بين هاتين المؤسستين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مؤسستين مستقلتين، ففي هذه الحالة تجرى الدولة الأخرى التعديل المناسب لمقدار الضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل، فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاق و يجب على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين التشاور فيما بينهما عند الضرورة.

المادة (10) أرباح الأسهم

- 1- يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- ومع ذلك يجوز أن تخضع أرباح الأسهم للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم وذلك وفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، وفي هذه الحالة، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن 8 بالمائة من إجمالي قيمة توزيعات الأسهم، وعلى السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين العمل لتطبيق هذا القيد عن طريق الاتفاق الودي، ولن تؤثر هذه الفقرة على الضريبة المفروضة على إرباح الشركة التي تم دفع التوزيعات منها.
- 3- يقصد بعبارة "أرباح الأسهم" في هذه المادة، الدخل المستمد من الأسهم، أو أسهم التمتع، أسهم التعدين، أو أسهم التأسيس، أو حقوق أخرى، غير حقوق الديون، المشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل من حقوق المشاركة الأخرى والتي تخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبارها دخلاً مستمداً من الأسهم طبقاً لقوانين الدولة التي تقيم بها الشركة الموزعة للأرباح.
- 4- لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم - كونه مقيماً في دولة متعاقدة - يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت الملكية التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 5- إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تستمد أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه لا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة هذه الشركة، إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح قد دفعت لمقيم في تلك الدولة الأخرى أو إذا كانت الأسهم المدفوع عنها هذه التوزيعات مرتبطة ارتباطاً

فعالياً بمنشأة دائمة أو بمركز ثابت كائن في تلك الدولة الأخرى ، ولا يجوز لها أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلها أو بعضها الأرباح أو الدخل الناشئ في تلك الدولة الأخرى.

6- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (2) أعلاه، فإن أرباح الأسهم المحصلة في دولة متعاقدة والتي يتم دفعها إلى حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو سلطة محلية أو وكالة تابعة لها أو بنك وطني أو أي شركة تمتلكها هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، تعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

المادة (11)

الدخل الناشئ عن مطالبات الدين

1- يجوز أن يخضع الدخل عن مطالبات الديون الذي ينشأ في دولة متعاقدة ويدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- ومع ذلك، فإن هذا الدخل الناشئ عن مطالبات الديون يجوز أن يخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الدخل مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، في هذه الحالة يجب ألا تزيد الضريبة المفروضة عن 8 بالمائة من إجمالي مبلغ الدخل الناشئ عن مطالبات الديون، وعلى السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين العمل لتطبيق هذا القيد عن طريق الاتفاق الودي.

3- يقصد بمصطلحي "الدخل الناشئ عن مطالبات الديون" أو "الدخل" في هذه المادة الدخل الناشئ عن مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن أم لا، سواء كانت تمنح حق المشاركة في أرباح المدين أم لا، وخاصة، الدخل المستمد من السندات الحكومية والدخل الناتج من الأذون أو السندات، بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بمثل هذه الأذون أو السندات. ولاغراض هذه المادة، لا تعتبر غرامات التأخير في السداد من الدخل.

4- لا تطبق أحكام الفقرات (1) و (2) من هذه المادة، إذا كان المالك المستفيد من الدخل مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول في الدولة المتعاقدة الأخرى التي ينشأ بها الدخل، نشاطاً تجارياً من خلال منشأة دائمة كائنة بها، وكانت مطالبات الديون التي تدفع بسببها الدخل مرتبطة ارتباطاً فعالياً بتلك المنشأة الدائمة. وفي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

5- يعتبر الدخل الناشئ عن مطالبات الديون أنه قد نشأ في دولة متعاقدة إذا كان دافعها مقيماً في تلك الدولة. ومع ذلك، إذا كان الشخص الذي يدفع الدخل، سواء كان مقيماً أم غير مقيم في الدولة المتعاقدة، يمتلك في تلك الدولة المتعاقدة منشأة دائمة تتعلق به المديونية التي ينشأ عنها الدخل المدفوع، وكانت تلك المنشأة الدائمة تتحمل ذلك الدخل، فإن هذا الدخل يعتبر أنه قد نشأ في الدولة الكائن بها المنشأة الدائمة.

6- إذا تبين أن مبلغ الدخل المدفوع نتيجة مطالبات الديون بين الدافع والمالك المستفيد بسبب وجود علاقة خاصة بينهما أو بين كليهما وشخص آخر، يزيد عن الدخل الذي كان سيتفق عليه الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة الخاصة، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على المبلغ الأكبر المشار إليه. وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

7- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (2)، يعفى الدخل الناشئ عن مطالبات الديون الذي ينشأ في دولة متعاقدة من الضريبة في حالة إذا كان المالك المستفيد للدخل حكومة أو سلطة محلية أو قسم سياسي أو وكالة أو بنك وطني أو شركات مملوكة بالكامل للدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (12) الإتاوات

1- يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- ومع ذلك، فإن هذا الدخل الناشئ عن الإتاوات يجوز أن يخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الدخل مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، في هذه الحالة يجب ألا تزيد الضريبة المفروضة عن 8 بالمائة من إجمالي مبلغ الإتاوات، وعلى السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين العمل لتطبيق هذا القيد عن طريق الاتفاق الودي.

3- يقصد بمصطلح "الإتاوات" الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة، أيأ كان نوعها نظير الاستخدام أو الحق في استعمال أية حقوق طبع للمؤلف في الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية، بما في ذلك الأفلام السينمائية أو أية براءات اختراع أو علامات تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو وصفة أو تركيبة سرية أو مقابل معلومات تتعلق بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

4- لا تطبق أحكام الفقرة (1) و (2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد للإتاوات، مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات نشاطاً تجارياً من خلال منشأة دائمة كائنة بها، وكانت الحقوق أو الملكية الناشئ عنها هذه الإتاوات المدفوعة مرتبطة ارتباطاً فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة. ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

5- تعتبر الإتاوات أنها قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها مقيماً في تلك الدولة. ومع ذلك، إذا كان الشخص الذي يدفع الإتاوات، سواء كان مقيماً أم غير مقيم في الدولة المتعاقدة، يمتلك في تلك الدولة المتعاقدة منشأة دائمة تتعلق بها لمديونية التي نشأت عنها الإتاوات، وكانت تلك المنشأة الدائمة تتحمل تلك الإتاوات، فإن هذه الإتاوات تعتبر أنها قد نشأت في الدولة الكائن بها المنشأة الدائمة.

6- إذا كانت قيمة الإتاوات المدفوعة تزيد عن القيمة التي كان متفق عليها بين الدافع والمالك المستفيد بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كل منهما وشخص آخر، بالنظر إلى الاستعمال أو الحق في الاستعمال أو المعلومات التي تدفع عنها الإتاوات، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة. وفي مثل هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

المادة (13) الأرباح الرأسمالية

1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يستمدها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال الغير منقولة المشار إليها في المادة (6) والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- يجوز أن تخضع الأرباح الناتجة من التصرف في الأموال المنقولة والتي تشكل جزءاً من الأموال المستخدمة في نشاط منشأة دائمة تمتلكها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وحدتها أو مع المؤسسة ككل) للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

3- تخضع الأرباح الناتجة من التصرف في سفن أو طائرات أو طرق أو السكك الحديدية عاملة في النقل الدولي أو قوارب تعمل في الملاحة الداخلية أو أموال منقولة خاصة بتشغيل مثل تلك السفن أو الطائرات أو القوارب للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن فيها مركز الإدارة الفعلي للمؤسسة فقط.

4- تخضع الأرباح الناتجة من التصرف في أية أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات (1) و (2) و (3) للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف.

المادة (14)

الدخل من الخدمات الشخصية

1- مع مراعاة أحكام المواد (15) و (17) و (18)، تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة فيها للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم تزاوّل الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا تمت مزاولة الوظيفة على ذلك النحو، فإنه يجوز إخضاع تلك المكافآت للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (1)، فإن المكافآت التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا:

أ) تواجد المقيم في الدولة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً خلال أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية؛

ب) ودفعت المكافآت من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى؛

ج) ولم تكن المكافآت قد تحملتها منشأة دائمة يملكها صاحب العمل في الدولة الأخرى.

3- مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت المتحققة من مزاولة وظيفة على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي بواسطة مشروع دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة التي تقع فيها الإدارة الفعالة للمشروع.

المادة (15)

أتعاب المدراء

يجوز أن تخضع أتعاب المدراء والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

المادة (16) الفنانون والرياضيون

- 1- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (7) و (14)، فإن الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً، كمثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني، أو موسيقياً أو رياضياً من نشاطاته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (7) و (14) حيثما يتحقق دخل مقابل أنشطة شخصية يزاولها فنانون أو رياضيون بصفاتهم المذكورة، وكان ذلك الدخل ليس للفنان أو الرياضي نفسه وإنما لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي.
- 3- لا تطبق أحكام الفقرة (1) و (2) على الدخل الناتج عن أنشطة في دولة متعاقدة من قبل فنانون رياضيون إذا كانت الزيارة لتلك الدولة مدعومة كاملاً أو جزئياً من قبل الأموال العامة للدولة أو الدولتين المتعاقبتين أو وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، وفي هذه الحالة، فإن الدخل يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها الرياضي أو الفنان.

المادة (17) المعاشات التقاعدية

مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (18) فإن المعاشات التقاعدية وأي مكافآت أخرى مماثلة تدفع نظير وظيفة سابقة مدفوعة إلى مقيم في دولة متعاقدة يجب أن تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط.

المادة (18) الخدمات الحكومية

- أ- تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد نظير خدمات قدمها لهذه الدولة المتعاقدة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، للضريبة فقط في تلك الدولة.
- ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا أدى الخدمات في هذه الدولة والفرد مقيم في هذه الدولة شريطة أن:

(1) يكون من مواطني تلك الدولة ، أو
(2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لغرض تأدية تلك الخدمات.

2- (أ) مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (1)، فإن أي معاشاتالتقاعدية والمكافآت الأخرى المدفوعة من قبل - أو من خلال صناديق يتم إنشاؤها من قبل - دولة متعاقدة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد مقابل خدمات قدمها لتلك الدولة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، يخضع للضريبة في تلك الدولة فقط.

(ب) وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً ومواطناً في تلك الدولة.

3- تطبيق أحكام المواد (14) و (15) و (16) و (17) على الرواتب والأجور والمكافآتالمماثلةوالمعاشات التقاعدية المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأعمال تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية.

المادة (19) الطلبة

المبالغ التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني، الذي يكون أو كان مباشرة قبل زيارته للدولة المتعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط لغرض الدراسة أو تلقي التدريب، من أجل معيشته أو تعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولاً شريطة أن تكون تلك المدفوعات تنشأ من مصادر خارج تلك الدولة.

المادة (20) الأساتذة والباحثين

1- إذا كان فرد أو قد يكون مقيم في دولة متعاقدة مباشرة قبل قيامه بزيارة الدولة المتعاقدة الأخرى، والذي تم دعوته من قبل أي جامعة، أو كلية، أو مدرسة، أو مؤسسة تعليمية مماثلة أخرى المعترف بها من قبل حكومة تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، موجود في تلك الدولة الأخرى لمدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ أول دخوله إلى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لغرض التدريس أو البحث أو كلاهما في تلك المؤسسة

التعليمية يعفى من ضريبة إضافية في تلك الدولة الأخرى على مكافآته للتدريس وللبحث.

2- لا تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل من البحث إذا كان ذلك البحث ليس للمنفعة العامة ولكنه للمنفعة الخاصة لشخص أو أشخاص.

المادة (21) الدخل الآخر

1- تخضع عناصر الدخل التي يملكها مستفيد مقيم في دولة متعاقدة، أينما تنشأ، والتي لم تعالجها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة فقط في تلك الدولة.

2- لا تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل، بخلاف الدخل من أموال غير منقولة كما حدد في الفقرة (2) من المادة (6)، إذا كان المالك المستفيد لمثل ذلك الدخل، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يمارس أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الممتلكات التي دفع عنها الدخل يرتبط ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7).

المادة (22) تجنب الازدواج الضريبي

1- إذا حقق مقيم في دولة متعاقدة دخلاً خاضعاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى استناداً إلى أحكام هذه الاتفاقية، عندئذ يجب على الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل ذلك المقيم مساوياً للضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى شريطة أن لا يتجاوز الخصم ذلك الجزء من الضريبة المحسوب قبل السماح بالخصم، والذي ينسب إلى الدخل المتحقق من الدولة الأخرى.

2- إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين معفى طبقاً لأحكام الاتفاقية من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة ويخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الدولة المتعاقدة الأولى عند حسابها للضريبة على باقي دخل المقيم بها، عليها أن تأخذ في اعتبارها مبلغ الدخل المعفى.

المادة (23) عدم التمييز

1- لا يجوز أن يخضع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو التزامات ضريبة تختلف أو تزيد عن تلك التي تفرضها الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو التزامات ضريبة التي يخضع

لها أو قد يخضع لها في نفس الظروف مواطنو الدولة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بضرائب الإقامة التي يخضعون أو قد يخضعون لها، ومع مراعاة أحكام المادة (1)، تطبق أحكام هذه الفقرة على الأشخاص الغير مقيمين في دولة أو في الدولتين المتعاقبتين.

2- لا يخضع الأشخاص عديمي الجنسية المقيمون في دولة متعاقدة لأية ضرائب أو التزامات ضريبية تختلف أو تزيد عن الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضعها مواطنو هذه الدولة في نفس الظروف، وبالذات بالنسبة إلى الإقامة التي يخضعون أو قد يخضعون لها.

3- يجب عدم فرض ضريبة على منشأة دائمة تملكها مؤسسة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بشكل أقل رعاية في تلك الدولة الأخرى من فرض الضريبة على مؤسسات تلك الدولة الأخرى التي تقوم بمزاولة نفس النشاطات، ولا يجوز تفسير هذا الحكم كفرض على الدولة المتعاقدة لإعطاء المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي مكافآت شخصية، ومساعدات وخصومات لأغراض ضريبية على حساب الحالة الاجتماعية أو المسؤوليات العائلية والتي تعطى لمقيميها.

4- باستثناء ما تنطبق عليه الفقرة (1) من المادة (9)، أو الفقرة (6) من المادة (11)، أو الفقرة (4) من المادة (12)، يكون الدخل من مطالبات الديون والإتاوات وأي مدفوعات أخرى تدفعها مؤسسة دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى قابلة للخصم، من أجل تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لتلك المؤسسة، تحت نفس الشروط التي ستخصم بها لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً. أيضاً، أي ديون على مؤسسة دولة متعاقدة تدفعها إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى من أجل تحديد رأس المال القابل للضريبة القابلة للخصم، تحت نفس الشروط التي ستخصم بها لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

5- لا يجوز إخضاع مؤسسة دولة متعاقدة، تملك رأس مال كله أو بعضه أو يتحكم فيه بطريق مباشر أو غير مباشر مقيم أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، لأية ضرائب أو لأية التزامات ضريبية في الدولة المذكورة أولاً تختلف أو تزيد عن الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي تخضع أو قد تخضع لها مؤسسات مماثلة في الدولة المذكورة أولاً.

6- تطبق أحكام هذه المادة، على الرغم من أحكام المادة (2)، على الضرائب من كل نوع ووصف.

المادة (24) إجراءات الاتفاق المتبادل

- 1- حيثما يعتبر مقيم في دولة متعاقدة أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي فيما يخصه إلى فرض ضريبة غير متفقة مع أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له، وبغض النظر عن الحلول التي ينص عليها القانون المحلي في كلتا الدولتين المتعاقبتين، عرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها، أو للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها إذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة (1) من المادة (24)، على أن يتم تقديم القضية خلال 3 سنوات من أول ما يلاحظ بأنه تم فرض ضرائب غير متفقة مع أحكام هذه الاتفاقية.
- 2- يجب على السلطة المختصة، إذا تبين لها أن الاعتراض مسوعاً وإذا لم تكن هي قادرة على التوصل إلى حل مرضي، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المشترك مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك من أجل تجنب فرض الضريبة بشكل يخالف أحكام هذه الاتفاقية، وأن يتم الوصول إلى اتفاق فسيح تنفيذه على الرغم من أي حد زمني في القانون المحلي للدولة المتعاقدة.
- 3- تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إلى تسوية أي خلافات تنشأ عن تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية من خلال الاتفاق المتبادل. كما تتشاور فيما بينهما لتجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.
- 4- يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين التواصل فيما بينهما بشكل مباشر، بما في ذلك لجنة مشتركة تتألف منهم أو من ينوب عنهم، لغرض التوصل إلى اتفاق وفقاً لمفهوم الفقرات السابقة.

المادة (25) تبادل المعلومات

- 1- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن يتبادلا المعلومات كلما كان ذلك ذا صلة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تنفيذ القوانين المحلية في الدولتين المتعاقبتين الخاصة بالضرائب من أي نوع أو وصف المفروضة باسم الدولتين المتعاقبتين أو وحداتهما السياسية الفرعية أو سلطاتهما المحلية طالما أن تلك الضرائب ليست مخالفة للاتفاقية، ولا تحد المادتان (1) و(2) من هذه الاتفاقية من تبادل المعلومات.

2- تعامل أية معلومات تتلقاها دولة متعاقدة وفقاً للفقرة (1) على أنها سرية وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بمقتضى القانون المحلي لتلك الدولة، ولا يتم الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال تقدير قيمة أو تحصيل الضرائب المشار إليها بالفقرة (1)، أو تنفيذ أو إقامة الدعوى فيما يختص بهذه الضريبة أو الفصل في الطعون المتعلقة بها، وعلى هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لمثل هذه الأغراض فقط. ويجوز لهم الكشف عن المعلومات في إجراءات المحكمة العلية أو في الأحكام القضائية.

3- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة بشكل يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة بما يلي:

(أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ج) تقديم معلومات من شأنها أن تكشف أسرار التجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو عمليات تجارية أو أي معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة.

4- إذا تم طلب معلومة من قبل دولة متعاقدة وفقاً لهذه المادة، يجب على الدولة المتعاقدة الأخرى أن تستخدم إجراءاتها المتبعة لجمع المعلومات للحصول على المعلومة المطلوبة، حتى وإن لم تكن هذه الدولة الأخرى تحتاج تلك المعلومة لأغراضها الضريبية. ويخضع الالتزام الوارد بالجملة الأخيرة إلى الحدود الواردة بالفقرة (3)، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير تلك الحدود على أنها تسمح لدولة متعاقدة أن ترفض تقديم المعلومة فقط لأنه ليس لديها مصلحة محلية في تلك المعلومة.

5- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (3) على أنها تسمح لدولة متعاقدة أن ترفض تقديم المعلومة فقط لأن المعلومة في حوزة بنك، أو مؤسسة مالية أخرى، أو شخص مسمى أو شخص يتصرف بصفته وكيلًا أو أمينًا على الممتلكات أو لأن المعلومة تتعلق بحصص ملكية في شخص ما.

المادة (26)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو البعثات القنصلية المقررة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقية خاصة.

المادة (27)

نفاذ الاتفاقية

- 1- يتعين على الدولتين المتعاقبتين أن تخطر إحداهما الأخرى عن طريق القنوات الدبلوماسية بانتهاء الإجراءات الدستورية لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.
- 2- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ آخر الإخطار المشار إليه في الفقرة (1) وتسرى أحكامها في الدولتين المتعاقبتين بالنسبة للضرائب عند المصدر على الدخل في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التالية للسنة التي تدخل فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة (28)

إنهاء العمل بالاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية نافذة حتى يتم إنهاؤها بواسطة إحدى الدولتين المتعاقبتين. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين إنهاء الاتفاقية من خلال قنواتها الدبلوماسية عن طريق إخطار كتابي قبل الإنهاء بستة أشهر على الأقل قبل نهاية أي سنة ميلادية بعد انتهاء مدة الخمس سنوات منذ تاريخ دخولها حيز النفاذ، وفي هذه الحالة، يتوقف العمل بهذه الاتفاقية في كلتا الدولتين المتعاقبتين في أو بعد الأول من يناير من السنة الميلادية التالية للسنة التي قدم فيها الإخطار.

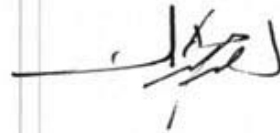
وإشهاداً على ذلك، قام الموقعان أدناه المفوضان من قبل حكومتهما بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين في المنامة بتاريخ 28 مايو 2014 باللغات العربية والطاجيكية والإنجليزية، ولجميع النصوص حجية متساوية. وفي حال الاختلاف يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة
جمهورية طاجيكستان



عن حكومة
مملكة البحرين



Agreement
between
the Government of the Kingdom of Bahrain
and
the Government of the Republic of Tajikistan
for
the Avoidance of Double Taxation
and
the Prevention of Fiscal Evasion
with Respect to Taxes on Income

The Government of the Kingdom of Bahrain and the Government of the Republic of Tajikistan desiring to conclude an Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with Respect to Taxes on Income.

**Article 1
Persons Covered**

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

**Article 2
Taxes Covered**

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its administrative, territorial or political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
 - a) in Bahrain to income tax payable under Amiri Decree No. 22/1979 (hereinafter referred to as "Bahrain tax");
 - b) in the Republic of Tajikistan:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the tax on profits;
 - (iii) the tax on immovable property;
 (hereinafter referred to as "Tajik tax").
4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their taxation laws.

**Article 3
General Definitions**

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

- a) (i) the term "Bahrain" means the territory of the Kingdom of Bahrain as well as the maritime areas, seabed and subsoil over which Bahrain exercises, in accordance with international law, sovereign rights and jurisdiction;
- (ii) the term "Tajikistan" means the Republic of Tajikistan and, when used in the geographical sense, includes its territory, inland waters and the air space above them over which the Republic of Tajikistan may exercise its sovereign rights and jurisdiction, including the rights on exploration of the sub-soil and natural resources, in accordance with international law and where the laws of the Republic of Tajikistan apply;
- b) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" means "Bahrain" or "Tajikistan", as the context requires;
- c) the term "tax" means any tax covered by Article 2 of this Agreement;
- d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
- e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes or any other entity constituted or recognized under the laws of one or other of the Contracting States as a body corporate;
- f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- g) the term "international traffic" means any transport by a ship, aircraft, road or railway vehicle operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship, aircraft, road or railway vehicle is operated solely between places in the other Contracting State;
- h) the term "competent authority" means:
- (i) in Bahrain, the Minister of Finance or his authorized representative; and
- (ii) in Tajikistan, the Ministry of Finance or its authorized representative;
- i) the term "national" means:

- (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State; and
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State.
2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4 Resident

1. For the purpose of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:
- a) in the case of Bahrain, a natural person who is a national of Bahrain and who is present in Bahrain for a period or periods totalling in the aggregate at least 183 days in the fiscal year concerned, and a company or other legal person which is incorporated or has its place of management in Bahrain; and
 - b) in the case of Tajikistan, any person who, under the laws of Tajikistan, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or registration, or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any administrative or territorial subdivision or local authority thereof.

These terms, however, do not include any person who is liable to tax in either Contracting State in respect only of income from sources in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
- a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
 - b) if the State, in which it has the centre of vital interests, cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;

- c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
 - d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5 **Permanent Establishment**

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a workshop, and
 - f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.
 - g) a refinery;
 - h) a sales outlet; and
 - i) a warehouse in relation to a person providing storage facilities for others.
3. The term "permanent establishment" also includes:
 - a) a building site or building, a construction, installation or assembly project or supervisory activity connected therewith constitutes a permanent establishment only if such site, project or activity lasts more than 6 months;
 - b) the rendering of services, including consulting services and management of the enterprise of the Agreeing State or through the employee or other personnel employed by the enterprise for such purposes, but only if activity of such character proceeds in territory of other Agreeing State for the period or periods exceeding in aggregate 6 months.

4. Notwithstanding the provisions of this Article, an enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State and to carry on business through that permanent establishment if in that State it carries on any activity which is directly connected with the exploration for or production of crude oil or other natural hydrocarbons from the ground in that State either for its own account or on account, or in refining crude oil owned by it or by others, wheresoever produced, in its facilities in that State.
5. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
 - a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
 - c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
 - f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.
6. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 5 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.
7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a

broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

Income From Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships and aircraft, road and railway vehicles shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the incomes of immovable property of the enterprise.

Article 7

Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as are attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be

expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.
7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those articles shall not be affected by the provisions of this article.

Article 8 International Traffic

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships, aircraft, road, or railway vehicles in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.
2. Profits of an enterprise of a Contracting State from the leasing of transport assets, including containers and any equipment used in their operation, shall be taxable only in that Contracting State.
3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall also apply to profits and gains made by a resident of a Contracting State from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9 Associated Enterprises

1. Where:
 - a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10 Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 8 per cent of the gross amount of the dividends. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of this limitation. This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.
6. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, dividends arising in a Contracting State and paid to the Government of the other Contracting State or a local authority or statutory body or agency thereof, or to the National Bank or any wholly owned company of that other State, shall be exempt from tax in the first mentioned Contracting State.

Article 11
Income From Debt Claims

1. Income from debt claims arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such income may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the income is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 8 per cent of the gross amount of the income. The competent authorities of the Contracting State shall by mutual agreement settle the mode of application of this limitation.
3. The terms "income from debt claims" and "income" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by

mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as income for the purpose of this Article.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the income arises through a permanent establishment situated therein and debt-claim in respect of which income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
5. Income from debt claims shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the income, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the income is paid was incurred, and such income is borne by such permanent establishment, then such income shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the income, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payment shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.
7. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, income from debt claims arising in a Contracting State and paid to the Government of the other Contracting State or a local authority or statutory body or agency thereof, or to the National Bank or any wholly owned company of that other State, shall be exempt from tax in the first mentioned Contracting State.

Article 12 Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 8 per cent of the gross amount of the royalties. The competent

authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of this limitation.

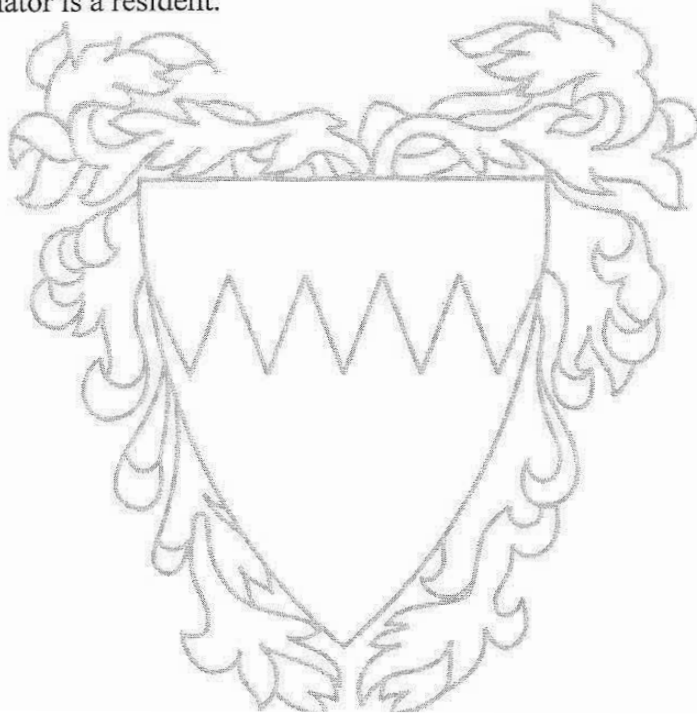
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, and films or recordings for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on economic (business) in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13 Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the

alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft, or road or railway vehicles operated in international traffic, or movable property pertaining to the operation of such ships, aircraft or boats, shall be taxable only in that Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.



Article 14
Dependent Personal Services

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived there from may be taxed in that other State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:
 - a) the recipient is employed in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and
 - b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and
 - c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 15
Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 16
Artistes and sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a

sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to income derived from activities performed in a Contracting State by artistes or sportsmen if the visit to that State is wholly or mainly supported by public funds of one or both of the Contracting States or administrative-territorial subdivisions or local authorities thereof. In such case, the income is taxable only in the Contracting State in which the artiste or the sportsman is a resident.

Article 17 Pensions

Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

Article 18 Government Service

1.
 - a) Salaries, wages and other similar remuneration, paid by a Contracting State or an administrative, territorial or political subdivisions, or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or an administrative, territorial or political subdivisions, or local authority shall be taxable only in that State.
 - b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.
2.
 - a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or an administrative, territorial or political subdivision, or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
 - b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 14, 15, 16, and 17 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or an administrative, territorial or political subdivisions, or a local authority thereof.

Article 19 Students

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

Article 20 Professors and Researchers

1. An individual who is or was a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and who, at the invitation of any university, college, school or other similar educational institution, which is recognized by the Government of that other Contracting State, is present in that other State for a period not exceeding 2 years from the date of his first arrival in that other Contracting State, solely for the purpose of teaching or research or both, at such educational institution shall be exempt from surtax in that other State on his remuneration for teaching or research.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interest but for the private benefit of a specific person or persons.

Article 21 Other income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

Article 22

Elimination of Double Taxation

1. Where a resident of a Contracting State derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, the first-mentioned State shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in that other State. Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in that other State
2. Where in accordance with any provision of the Agreement income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

Article 23 Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.
2. Stateless persons who are resident of Contracting State shall not be subjected in either Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of the State concerned in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.
3. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
4. Except where the provisions of paragraph 1 Article 9, paragraph 6 of Article 11, or paragraph 4 of Article 12, apply, income from debt-claims, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they

had been paid to a resident of the first-mentioned State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.

5. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.
6. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 24 **Mutual Agreement Procedure**

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within 3 years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 25

Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably necessary for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation there under is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Article 1 and 2.
2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.
3. In no case shall the provisions of paragraph 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
 - a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
 - b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State; and
 - c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy.
4. If information is requested Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.
5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person

acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 26

Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 27

Entry Into Force

1. The Contracting States shall notify each other through diplomatic channels of the completion of the procedure for the bringing into force of this Agreement.
2. This Agreement shall enter into force on the date of the latter of the notifications referred to in paragraph 1 and its provisions shall have effect in both Contracting States in respect of taxes withheld at source, on income derived on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which the Agreement enters into force.

Article 28

Termination

This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year next following after the period of five years from the date on which the provisions of this Agreement became effective. In such event, the Agreement shall cease to have effect in both Contracting States in respect of taxes withheld at source, on income derived on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which the notice has been given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement;

Done in duplicate at Manama this 28 day of May 2014 in the Arabic, Tajik, and English languages, all texts being equally authentic. In the case of any divergence between the texts, the English text shall prevail.

For Government of
the Kingdom of Bahrain



For the Government of
the Republic of Tajikistan

